قواعد صياغة تخريج الأحاديث ومناهج العلماء فيها

د. سعد فجحان الدوسري(*)

(*) مدرس بقسم التفسير والحديث – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، بحث مدعوم من إدارة الأبحاث بجامعة الكويت برقم ٠١/ ١٤ HH.

ملخص البحث:

لقد تنوعت جهود العلماء في خدمة السنة النبوية، ومنها: جهود علماء تخريج الأحاديث، واستكمالاً لهذه الجهود جاءت فكرة هذا البحث؛ وهي العناية بالمنهجية والطريقة التي ينبغي أن يسير عليها الباحث والمخرِّج في صياغة معلومات التخريج، وهي مستلة من طريقة أئمة التخريج في تخريجهم للأحاديث، وقد قسمت البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، ثم جعلته في مبحثين وخاتمة،

المبحث الأول: في مناهج العلماء في صياغة تخريج الأحاديث، وقد احتوى على ثلاثة مطالب، هي: منهج صياغة التخريج الموسع، منهج صياغة التخريج المتوسط، منهج صياغة التخريج المختصر.

المبحث الثاني: في بيان قواعد صياغة تخريج الأحاديث، حيث احتوى على أربعة مطالب، هي: قواعد صياغة عزو الأحاديث، فقد بلغت سبع قواعد، ثم قواعد صياغة تخريج الإسناد والكلام عليه، وقد بلغت أربع قواعد، ثم قواعد صياغة ألفاظ المتن والكلام عليه، وقد بلغت أربع قواعد، ثم قواعد في صياغة درجة النص، وقد بلغت سبع قواعد.ثم بيان الخاتمة ونتائج البحث، والتوصيات، وفهرس المصادر والمراجع .وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة، منها:

١-الوقوف على مناهج العلماء في صياغة تخريج الأحاديث، بحيث يمكن الاهتداء بهم، والسير على طريقتهم .

٢- بيان مناهج العلماء في صياغة تخريج الأحاديث،و تعود إلى ثلاثة أنواع: منهج صياغة التخريج الموسع،والمتوسط،والمختصر .

٣- معرفة القواعد المهمة التي ترد في صياغة تخريج الأحاديث، حيث ترجع إلى أربعة أنواع: قواعد صياغة عزو الأحاديث، وقواعد صياغة تخريج الإسناد والكلام عليه، وقواعد صياغة ألفاظ المتن والكلام عليه، وأخيراً قواعد في صياغة درجة النص.

٤- تساعد العناية بالصياغة التخريجية للنصوص في بيان تخريج الحديث، وترتيب سرد معلوماته على أكمل وجه وأوضح طريقة.

وفي ضوء تلك النتائج خرجت هذه الدراسة بجملة من التوصيات تسهم في الاعتناء بصياغة تخريج الأحاديث، والاهتمام بقواعدها.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف النبيين وإمام المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن علم تخريج الأحاديث من العلوم المهمة والشريفة، نظراً لشرف متعلقه وأصله، وهو الأصل الثاني من أصول التشريع، سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، التي لا يستغني عنها علم من العلوم الشرعية، ولا فن من الفنون العلمية.

وعلم التخريج حاله حال كثير من العلوم الإسلامية، نشأ حيث احتاج الناس إليه، ثم تدرج في التطور والتأليف، ومر بمراحل كثيرة، كلها كانت ثمرة علماء جدوا واجتهدوا في خدمة سنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

أهمية الموضوع:

إن علماء التخريج – ومع كثرة مؤلفاتهم في تخريج الأحاديث وتنوعها – فقد أغفلت كلها جانباً مهماً في التخريج، وهو أن الباحث بعد تفتيشه عن مصادر الحديث الذي يراد تخريجه، وجمعه لهذه المصادر الأصلية، بعد ذلك كله يحتاج إلى قواعد ومنهجية يسير عليها في صياغة هذه المعلومات، وسبكها في منظومة متكاملة لبيان تخريج الحديث، لذا تكمن هنا أهمية موضوع التي هي عبارة عن أمرين:

أ- سد حاجة الباحثين والدارسين لعلم تخريج الأحاديث – ولا سيما طلاب الجامعات والمتخصصين في السنة النبوية – وذلك بإعطاء الطريقة المثلى والأسس الصحيحة في صياغة تخريج الحديث وكتابة العزو والحكم.

ب- بيان مناهج العلماء في تخريج الحديث وصياغته في مكان واحد ليتسنى للباحث الاستفادة والمقارنة بين مناهجهم تلك.

الدراسات السابقة:

لقد اهتم العلماء المتقدمون في علم تخريج الأحاديث ببيان الثمرة المقصودة من

التخريج، وهي عزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية مع بيان درجتها وما يتعلق بإسنادها ومتنها، ثم جاء العلماء المتأخرون وألفوا كتباً كثيرة في بيان كيفية تخريج الأحاديث. وهذه الكتب كانت على نوعين:

النوع الأول: كتب تكلمت عن عالمٍ كَتَبَ في تخريج الأحاديث ومنهجه في كتابه ذلك، ككتاب منهج الإمام الزيلعي في كتابه نصب الراية للباحث: منصور محمود محمد الشرايري، وكتاب منهج ابن الملقن في كتابه البدر المنير للباحث راشد سعد العجمي وغيرها.

النوع الثاني: كتب تناولت في مجملها الأصول والقواعد التي يسير عليها الباحث للوصول إلى الحديث في مصادره الأصلية، ككتاب حصول التفريج بأصول العزو والتخريج لأحمد بن الصديق الغماري، وكتاب أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان، وكتاب التأصيل للدكتور بكر أبو زيد وغيرها.

وهذه الكتب–كما سبق– كلها بنوعيها أغفلت طريقة صياغة التخريج بعد الاهتداء إلى الحديث في مصادره الأصلية، والسبب يعود إلى حداثة الكلام على قواعد هذا الفن، وقلة الكلام عليه.

سبب اختيار الموضوع:

حملني على هذا البحث عدة أمور، منها:

١– سد النقص الموجود في دراسة تخريج الأحاديث، ببيان الصياغة الصحيحة لها

٢– الوقوف على مناهج الأئمة في صياغتهم لتخريج حديث ما، ومقارنة هذه المناهج

٣– إثراء المكتبة الإسلامية – عامة والحديثية خاصة – بمثل هذا الموضوع المهم.

منهج البحث:

أ– عزو الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية.

ب- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فأكتفي بالعزو له دون غيره من المراجع، وذلك بذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث .

ج- أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين، فإن كان في السنن الأربعة فأكتفي بالعزو لها، وإن كان خارج السنن، فأخرجه من مصادره الأصلية الأخرى.

د- التعريف بمصطلحات هذا الفن من المصادر المختصة.

هـ- توثيق جميع النصوص التي يتم نقلها من مصادرها الرئيسة.

خطة البحث:

ستكون خطة البحث على النحو الآتي: مقدمة، وتمهيد.

المبحث الأول: مناهج العلماء في صياغة تخريج الأحاديث.

المطلب الأول: منهج صياغة التخريج الموسع.

المطلب الثاني: منهج صياغة التخريج المتوسط.

المطلب الثاني: منهج صياغة التخريج المختصر.

المبحث الثاني: بيان قواعد صياغة تخريج الأحاديث.

المطلب الأول: قواعد صياغة عزو الأحاديث.

المطلب الثاني: قواعد صياغة تخريج الإسناد والكلام عليه.

المطلب الثالث: قواعد صياغة ألفاظ المتن والكلام عليه.

المطلب الرابع: قواعد في صياغة درجة النص.

الخاتمة، والتوصيات ، الفهرس.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد:

هناك عدة مصطلحات ينبغي التعريف بها بين يدي البحث، وبخاصة ما تضمنه العنوان، وهي كالتالي:

أولاً: تعريف الحديث، فالحديث في اللغة: ضد القديم، يعني الجديد[١]، وفي الاصطلاح: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة [٢].

ثانياً: تعريف التخريج، فالتخريج في اللغة: يعود إلى مادة (خ ر ج)، والتي يدور معناها على معنيين:

١- الإظهار والابراز، ومنه: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ (الفتح:٢٩).

٢- التوجيه: يقولون: خرَّج المسألة، أي بيَّن لها وجهاً [٣].

والتخريج في الاصطلاح: هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية، مع بيان درجته عند الحاجة [٤].

ثالثاً: تعريف العزو، فالعزو: من عَزَوَ، قال ابن فارس: « (عزوي) العين والزاء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على الانتماء والاتِّصال»[٥].

وهو في أصل استعماله نسبة القول أو الفعل إلى صاحبه[٦]، وقيل: هو الدلالة على الحديث في مصادره الأصلية[٧] . وقال بعضهم[٨] هو أخص من التخريج، لا سيما

---

(١) القاموس المحيط (ص/ ٢١٤) مادة حدث، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٥٠).
(٢) فتح المغيث (١/ ١٠)، السنة قبل التدوين (ص/ ٢٠).
(٣) انظر لسان العرب (٧/ ٤١٠) مادة خرج، الواضح في فن التخريج (ص/ ٢٨) لمجموعة من الأساتذة الأردنيين.
(٤) انظر أصول تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان (ص/ ١١)، وتخريج الحديث النبوي للدكتور عبد الغني التميمي (ص/ ٢٩)، كشف اللثام للدكتور عبد الموجود محمد (١/ ٢٨).
(٥) معجم مقاييس اللغة (٤/ ٣٠٩).
(٦) لسان العرب (٥/ ٥٢).
(٧) فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٣٨٢) والمدخل إلى تخريج الأحاديث والاثار لعبد الصمد عابد (ص/ ١١).
(٨) وهذا هو رأي الشيخ بكر أبو زيد في كتابه (التأصيل) (ص/ ٥٢).

إذا كان التخريج موسعاً، فإن التخريج بذلك يشمل العزو وزيادة، وهو بيان مدار الاسانيد وعللها ثم الحكم عليها.

رابعاً: تعريف الصياغة، فالصياغة مشتقة من الفعل الثلاثي صاغ، يقال: صاغ يصوغ صياغة: صنعه على مثال مستقيم. قال ابن فارس: «الصاد والواو والغين أصلٌ صحيح، وهو تهيئة شيءٍ على مثالٍ مستقيم[1]. واستعمل كثيراً في الحلي. وصيغة الكلمة: هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها.

خامساً: القواعد، فالقواعد في اللغة صيغة منتهى الجموع على وزن فواعل، جمع قاعدة، وهي تعود في معانيها إلى الاستقرار والثبات، كما قال ابن فارس: «القاف والعين والدال أصل مطرد منقاس لا يُخلف في الاستقرار والثبات»[2].

أما في اصطلاح الفقهاء والأصوليين: فقد عرفت بأنها قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها»[3]، وذهب الفيومي والتهانوي وابن رجب الحنبلي إلى أن القاعدة والضابط بمعنى واحد[4].

المبحث الأول

مناهج العلماء في صياغة تخريج الأحاديث

إنَّ تخريج الحديث بعزوه إلى من أخرجه من أصحاب المصادر الأصلية، ودراسة إسناده، والمقارنة بين طرقه، وذكر ألفاظ المتن وأحواله، وإرداف ذلك كله بالحكم على الحديث، أو نقل كلام الأئمة فيه يعد بنوداً ونقاط ارتكاز للتخريج يكون العلماء فيها بين مقل لهذه البنود وبين مستكثر لها؛ لذا نشأ بسبب ذلك ثلاثة مناهج لتخريج

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٣٢٢) مادة (صوغ).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٥/ ١٠٨) مادة (قعد).

(٣) التعريفات للجرجاني (ص/ ٢١٩)، المصباح المنير للفيومي (٧/ ٤٤٨)، الأشباه والنظائر للسبكي (١/ ٢١)، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (١/ ١٠).

(٤) المصباح المنير للفيومي (٢/ ٥١٠)، كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (٢/ ٨٨٦)، القواعد لابن رجب (ص/ ٤).

الحديث النبوي، هي: منهج التوسع، ومنهج التوسط، ومنهج الاختصار.

فتجد بعض أئمة التخريج يخرج الحديث تخريجاً موسعاً، حتى إنه يقضي في تخريج الحديث الواحد صفحات كثيرة؛ بل قد يظهر بعضها على شكل كتاب مستقل، وبعضهم أقل من ذلك، حتى يصل بعضهم إلى الاختصار جداً.

فقد تبين ذلك من مناهجهم وطريقة تصنيفهم لكتب التخريج، وقد صنَّف الحافظ ابن الملقن – رحمه الله تعالى – في الأنواع الثلاثة كلها في تخريجه لكتاب واحد هو «الشرح الكبير للرافعي»، فخرَّجه تخريجاً موسَّعاً في كتابه الماتع «البدر المنير[1]»، ثم اختصره اختصاراً متوسطاً فيما يقارب عُشْر الأصل في كتابه «خلاصة البدر المنير[2]»، ثم اختصره أيضاً فيما يقارب الربع في كتابه «المنتقى من خلاصة البدر المنير»[3]. ويقول الحافظ العراقي –رحمه الله– في افتتاحية كتابه المغني عن حمل الأسفار[4]: «فلما وفَّق الله تعالى **لإكمال** الكلام على أحاديث «إحياء علوم الدين» في سنة إحدى وخمسين، تعذر الوقوف على بعض أحاديث، فأخرت تبييضه إلى سنة ستين، فظفرت بكثير مما عزب عني علمه، ثم شرعت في تبييضه في مصنف **متوسط** حجمه، وأنا مع ذلك متباطئ في إكماله، غير متعرض لتركه وإهماله، إلى أن ظفرت بأكثر ما كنت لم أقف عليه، وتكرر السؤال من جماعة في إكماله، فأجبت وبادرت إليه، ولكني **اختصرته** في غاية الاختصار؛ ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار» (اهـ).

وقد قسَّم كثيرٌ مِمَّن ألَّف في قواعد التخريج وأصوله مناهج العلماء إلى قسمين: منهج

---

(١) طبع بتحقيق مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، نشر دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، في تسعة أجزاء.

(٢) طبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، نشر مكتبة الرشد – الرياض، ١٤١٠هـ، في جزئين.

(٣) اختصره ابن الملقن من كتابه خلاصة البدر المنير، وهو مخطوط يوجد نسخة مصورة في الجامعة الاسلامية برقم (٢٥٥١) ميكروفلم، وانظر كتاب «منهج الحافظ ابن الملقن في كتابه البدر المنير» للدكتور راشد سعد العجمي (ص/١٣٣).

(٤) انظر (ص/٣)، والعراقي هو زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الأصل، المهراني المولد، المصري الشافعي، صاحب المؤلفات البديعة، منها طرح التثريب، والتبصرة والتذكرة، توفي سنة ٨٠٦ ه، انظر إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر (٥ / ١٧٠)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (٤ / ١٧١).

التوسع، ومنهج الاختصار، لكن وجدت بعض المؤلفات في التخريج تختلف عن هذين القسمين، أو أنَّ قضية الاختصار والتوسع فيها قضيةً نسبيَّة لا مشاحة في الاصطلاح فيها، لذا من باب ايضاح أنواع مناهج التخريج وبيان أوصافه درجت على تقسيمه بالأقسام الثلاثة، لكي نضع كل مصنف في التخريج في مكانه المناسب له، كما أن بعض تخريج المتأخرين قد يزيد الأمر وضوحاً من ناحية التوسع والتوسط والاختصار، وإليك هذه الأقسام:

المطلب الأول

منهج صياغة التخريج الموسع

وهذا المنهج درج عليه بعض مَنْ ألَّف في تخريج في الحديث، حيث اتَّسم منهجهم بصفات، لعلها تكون قواسم مشتركة بينهم في الغالب توحي بالتوسع في بيان التخريج والتفصيل في إيراد معلوماته

وهذا المنهج يمكن أن يكون على ما يأتي:

١- عزو الحديث إلى ما استطاع من المصادر الأصلية إذا كان هناك فائدة من العزو إليها، كالجوامع، والمسانيد، والسنن، والمصنفات، والمستخرجات، والمشيخات، والأجزاء وغيرها.

٢-إذا كان للحديث أكثر من صحابي فيخرج حديث كل صحابي على حدة بتوسعٍ.

٣- بيان اختلاف ألفاظ الحديث، ومقارنة الروايات فيما بينها بالزيادة أو النقص.

٤- بيان سند الحديث، والتفصيل في دراسة الإسناد و الاتصال والانقطاع والعلل.

٥- اصدار حكم على الحديث، أو نقل من حَكَم عليه من العلماء .

٦- من جديد التخريج في وقتنا أن يذكر عند العزو إلى مصدر مرتَّبٍ على المواضيع كالجوامع والسنن والمصنفات أن يذكر اسم الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث، أما ما أُلِّفَ على غير ذلك فيُكْتفى بالجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.

٧- التنبيه على الأوهام والأخطاء التي وقعت من قبل المخرجين السابقين للحديث على سبيل الارشاد والتذكير، لا السخرية والتعيير[١].

المطلب الثاني

منهج صياغة التخريج المتوسط

وهذا المنهج هو كسابقه إلا بترك بعض أوجه التوسع والتفصيل التي لا يضر إغفالها، ويمكن أن يكون كما يأتي:

١- عزو الحديث إلى المصادر الأصلية المشهورة، والاكتفاء بها عن بعض المصادر التي ليست كذلك، كالأجزاء والمعاجم والمشيخات.

٢- إذا كان الحديث في مصدر متقدم ومن طريقه رواه مصدر متأخر، فيكتفى بالمتقدم دون الاشارة إلى المتأخر.

٣- عدم التوسع في دراسة الإسناد، وإنما الإشارة إلى درجة الرواة، والاتصال والانقطاع وبيان العلل بطريقة سريعة لا توحي بالتوسع والتفصيل.

٤- الاكتفاء عند العزو بالجزء والصفحة أو رقم الحديث.

المطلب الثالث

منهج صياغة التخريج المختصر

وجدت بعض مؤلفات التخريج المختصرة تتقارب في بعض الصفات، وتختلف في بعض، وقد يكون بعضها أخصر من بعض، حتى إنه بلغ ببعضها الاختصار بالرموز، لذا لن تكون السمات المشتركة بينها متفقة مائة بالمئة، ولكن هي توحي بالوصف العام إلى الاختصار والاجمال، ويمكن بيانها بما يلي:

١- الحرص على الإجمال دائماً، مثل (الشيخان، الصحيحان، الجماعة، الستة).

---

(١) المدخل للدكتور عبد الصمد العابد (ص/ ١٠٠).

٢- اختصار المخرجين بالاقتصار على الاسم (البخاري، مسلم، الترمذي...) دون ذكر اسم كتابه، أو الاختصار بالرموز مثل (خ، م، د...) كما عند السيوطي في الجامع الصغير.

٣- إذا تم التطرق للحكم فيكون باختصار جداً، كبيان الحكم بكلمة واحد (صحيح، حسن، ضعيف، فيه فلان....).

٤- لا يتم التطرق للمتابعات ولا الشواهد أبداً.

٥- قد يمكن ذكر الصحابي، لكن بطريقة مختصرة .

٦- عدم بيان الألفاظ والمقارنة بينها.

٧- بالنسبة لطريقة المتأخرين يمكن الاقتصار على الجزء والصفحة أو رقم الحديث.

٨- إذا كان الحديث في الصحيحين فيمكن الاكتفاء بهما دون غيرهما من المصادر الأصلية، وإذا كان في غير الصحيحين فيقتصر على السنن الأربعة ومسند أحمد.

وإليك جدول يبين أمثلة كتبٍ لأنواع مناهج التخريج الثلاثة:

الرقم	منهج التوسع في التخريج	منهج التوسط في التخريج	منهج الاختصار في التخريج
1	البدر المنير لسراج الدين ابن الملقن	خلاصة البدر المنير لسراج الدين ابن الملقن	المنتقى من خلاصة البدر المنير لسراج الدين ابن الملقن
2	نصب الراية للزيلعي	تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزيلعي	المغني عن حمل الأسفار للعراقي
3	نتائج الأفكار للحافظ ابن حجر	التحقيق لابن الجوزي	الجامع الصغير للحافظ جلال الدين السيوطي
4	إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني	التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي	جمع الجوامع أو الجامع الكبير للسيوطي

5	القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد لابن حجر	تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي	المحرر في الحديث لابن عبد الهادي
6	المقاصد الحسنة للحافظ السَّخاوي	كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني	تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب لابن كثير
7	تغليق التعليق على صحيح البخاري ابن حجر	الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ ابن حجر	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي

تنبيه: استفهام وجوابه

ما الطريقة المثلى التي ينبغي أن يسلكها الباحث والمخرج للحديث ؟ هل يسهب في التخريج ويكون متوسعاً ؟ أو يتوسط فيه، أو يوجز ويختصر ؟.

الجواب: الذي يحدد ذلك ويقيده هو نوعية البحث الذي تُخَرَّج فيه الأحاديث، ونوعية المستفيدين منه.

أما نوعية البحث: فقد يكون بعضها محتاجاً إلى إسهاب وتوسع في التخريج، كحديثٍ مختَلف فيه، ويتعلق به معنى أو مسألة مهمة تقف على صحة الحديث و ضعفه، أو أن يؤلف مؤلفاً مستقلاً في حديث ما، ومن دراسته دراسة سنده ومتنه، أو أن يكون البحث رسالة علمية في الدراسات العليا، فيحتاج مثل هذا النوع من التأليف إلى التخريج الموسع الذي لا يترك شاردة ولا واردة في تخريج الحديث إلا ويبينها.

أما إن كان التخريج لحديث ما في مقالة عامة، أو في كلمة مجلة، أو في خطبة جمعة مثلاً أو كان المؤَلَّف في التخريج على وجه الاختصار والإجمال لكثرة الأحاديث والآثار الواردة فيه فيكتفى بالإيجاز والاختصار. أما غير ذلك فالتوسط في التخريج وعدم التوسع أو الاختصار.

المبحث الثاني

صياغة تخريج الأحاديث

إن ابراز الحديث المخرَّج واظهار دراسته بعد جمع كل ما يتعلق به هو الجهد الحقيقي الذي يُبْرِز عمل الباحث في تخريج الحديث، والذي يحدِّد شخصيته، ومدى حذقه وخبرته في تتبع الأحاديث والتعامل معها، لذا تعد صياغة تخريج الحديث هي ثمرة الجهد الطويل الذي مكثه الباحث مع تخريج الحديث، لذا ينبغي العناية بها أيما عناية، والاهتمام بشؤونها أيما اهتمام، فهي مسك الختام، وصمام الأمان، فلرب جهدٍ كبيرٍ جبَّار في تخريج حديث ما ؛ يضمحل ويتلاشى في صياغة تخريج متهالكة هزيلة

ووجدت أن تقسم هذه الصياغة إلى قواعد راسية تبين صياغة التخريج وأبجديات كتابته، ورأيت أن تكون هذه القواعد على أربعة أنواع، هي في المطالب الآتية:

المطلب الأول

قواعد صياغة عزو الأحاديث

أ- بيان مصادر التخريج:

ذهب كثير مِمّن ألف في أصول تخريج الحديث وقواعده إلى أن العزو في الحديث يكون لكتب معينة، واصطلحوا على تسمية هذه الكتب بمصادر أصلية ومصادر غير أصلية أو فرعية، وأول من أطلق هذه التسمية هو الدكتور محمود الطحان في كتابه «أصول التخريج ودراسة الأسانيد».

لكن تباينت اجتهاداتهم في تحديد المصدر الأصلي من غيره، فذهب بعضهم إلى بيان المصادر الأصلية بالكتب التي دُوِّنت خلال القرون الخمسة الأولى وجمعت الأحاديث فيها من صدور الحفاظ بأسانيدهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابة

أو التابعين[1]. وذهب بعضهم[2] إلى أن المصادر الأصلية هي: «التي ألفت الأسانيد في عصر الرواية، ويشمل ذلك القرون الأربعة الأولى».

لكن يَرِدُ على ذلك كله وجود بعض الكتب التي تروي الأحاديث والآثار في القرن السادس، ككتاب تاريخ دمشق لابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١هـ.

وذهب بعضهم[3] إلى بيان أن المصادر الأصلية هي كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقيها عن شيوخهم بأسانيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا من أحسن التعاريف؛ لكن يرد عليه:

١-كتبٌ حوت أحاديث مسندة من المؤلف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي ليست في موضوع السنة النبوية، إنما في مواضيع أخرى كالكتب المسندة في التاريخ، والتراجم، واللغة، والتفسير، وغيره، فهذه - بناء على هذا التعريف - لا تسمى مصادر أصلية!

٢- أن التخريج مختص بالأحاديث النبوية، ولا يدخل في ذلك آثار الصحابة والتابعين، وهذا تحجير لواسع.

ويمكن أن نستخلص من ذلك كله تعريفاً للمصدر الأصلي، وهو «الكتاب الذي روى فيه مؤلفه النصوص بالإسناد منه إلى صاحب النص المنقول عنه».

وبناء على ذلك يمكن أن نقول: إن المصادر على نوعين:

١- **مصادر أصلية**، وهي كل كتاب فيه أخبار مسندة من مصنِّفه إلى كل نص أو نقل فيه، ككتب الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم، والمصنفات، والطبقات، والمشيخات، والأجزاء الحديثة، بل وكتب التاريخ المسندة كتاريخ الطبري، وتاريخ دمشق، وتاريخ بغداد، وكتب التفاسير المسندة، كتفسير الطبري، وتفسير ابن أبي حاتم،

---

(١) كالدكتور يوسف المرعشلي في كتابه «علم تخريج الحديث «(ص/ ٢٥).

(٢) كالدكتور إبراهيم اللاحم كما في «مذكرة تخريج الأحاديث» (ص/ ٩).

(٣) هو الدكتور محمود الطحان في كتابه أصول التخريج ودراسة الأسانيد (ص/ ١٠)، وتبعه كثير ممن ألف بعد.

وكتب الغريب: ككتاب غريب الحديث لأبي إسحاق الحربي وغيرها.

فهذه كلها مصادر أصلية لاعتمادها على الرواية بالإسناد من المصنف إلى صاحب النص المنقول عنه، وإن كانت ليست على درجة واحدة، إذ تختلف درجاتها بحسب المؤلف وانتقائه لنصوص كتابه، وبحسب الفن الذي تبحث فيه، وأيضاً بحسب الوقت الذي أُلِّفت فيه، فمنها المتقدم ومنها المتأخر.

٢- **مصادر غير أصلية (فرعية)**، وهي الكتب التي تذكر الأحاديث بغير إسناد متصل من المصنف إلى صاحب النص المنقول عنه، وإنما تنقل الأحاديث من الكتب المسندة. وهذه المصادر على نوعين:

١- مصادر فرعية احتفظت بالسند أو ببعضه، كبعض كتب الأطراف، مثل (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي)، وبعض كتب التخريج، ككتاب (نصب الراية) للزيلعي، وكتاب (البدر المنير) لابن الملقن.

٢- مصادر فرعية لم تحتفظ بالسند، ككتاب مجمع الزوائد للهيثميُ وكتاب رياض الصالحين للنووي، وبلوغ المرام لابن حجر، وغيرها.

تنبيه: اتفق كل من ألف في قواعد التخريج وأصوله على أن كتب السنة المسندة المشهورة في القرن الثاني والثالث والرابع أنها من المصادر الأصلية ؛كالكتب الستة والمسانيد، والسنن، والمصنفات، وغيرها، كما أنهم اتفقوا على أن الكتب التي تختصر الإسناد أو تقتصر على المتن وتكتفي بالعزو للكتب المسندة المعتمدة أنها مصادر فرعية ككتاب رياض الصالحين، وبلوغ المرام، ومنتقى الأخبار، وغيرها، لكن توجد كتبٌ بين هذين القسمين ؛ وهي على نوعين:

١- **مصادر مسندة قريبة من عصر التدوين**، لكن مؤلفيها يمرون في أغلب أسانيدهم بالكتب المعتمدة، مع وجود بعض الزيادات على ما قبلها ؛ ككتاب «السنن الكبرى» للبيهقي، وكتاب «شرح السنة» للبغوي، وكتاب «تاريخ دمشق» لابن عساكر،

وغيرها، فذهب بعضهم إلى أنها من المصادر الأصلية[1].

وذهب بعضهم[2] إلى أنها مصادر فرعية، والأقرب - والله تعالى أعلم - أنها من المصادر الأصلية، لسببين:

أ- وجود أحاديث زائدة في هذه الكتب على ما قبلها من المصادر الأصلية، وقد جمع بعضهم هذه الزيادات، فضلاً عن وجود زيادة في ألفاظ كثير من الأحاديث.

ب- لو أغفلنا هذا المصدر وجعلناه مصدراً فرعياً لمرور إسناده بكتابٍ قبله لأغفلنا كثيراً من الأحاديث التي في الصحيحين وغيرهما، كالأحاديث التي تمر بموطأ الإمام مالك بن أنس، وعبدالرزاق الصنعاني، وابن أبي شيبة في مصنفيهما وغيرها، ولم يقل هذا أحدٌ من أهل العلم.

٢- **مصادر مسندة وبعيدة عن عصر التدوين**، يدخل مؤلفوها بأسانيدهم إلى الأحاديث بواسطة كتب المصادر الأصلية، وهي على حالين:

الحال الأولى: مصادر مسندة يدخل أصحابها بأسانيدهم إلى كل حديث من أحاديث المصادر الأصلية، مثل كتاب «موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر لابن الحاجب»، وكتاب «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» كلاهما لابن حجر.

الحال الثانية: مصادر مسندة يسوق فيها أصحابها في مقدمة كتبهم أسانيدهم إلى المصادر الأصلية، ثم يعزون إليها بالإجمال، ومن ذلك: ما صنعه ابن الأثير في مقدمة كتابه (جامع الأصول في أحاديث الرسول)، والهيثمي في مقدمة كتبه (مجمع الزوائد)، و(موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان)، والعراقي في كتابه (تقريب الأسانيد)، حيث ساقوا بأسانيدهم إلى كتب الأصول التي جمعوا أحاديثها.

---

(١) كالدكتور محمود الطحان في كتابه أصول التخريج (ص/ ١٠)، والدكتور علي نايف الشحوذ في كتابه المفصل في أصول التخريج(ص/ ٨)، والدكتور عبد الله التويجري في بحث نشأة علم التخريج وأطواره من ضمن مجلة عالم الكتب، مج٢٢، (ص/ ٢٥٩-٢٨٨).

(٢) مثل محمد عجاج الخطيب في كتابه لمحات في المكتبة والبحث والمصادر (ص/ ١٢٧)، وأبي أسامة سمير الجزائري في مذكرته المسماة «الكوكب الدري في كيفية تخريج الحديث النبوي».

وكذلك والبوصيري في مقدمة كتابه (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه)، وفي آخر كتابه (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة)، حيث ساق أسانيده إلى هذا المسانيد العشرة. وكذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة مجموعة من كتبه، منها: (المطالب العالية)، و(إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة).

فالراجح في هذه الكتب أنها تُلْحق بالمصادر الفرعية،فلا يحسن العزو إليها مباشرة إلا في حالتين:

١- إذا فُقِدَ الكتاب، فلم يعثر عليه، فيصح العزو في هذه الحالة عليه مع التنبيه على ذلك، وكم من كتب السنة وغيرها حُفِظَتْ لنا مادتها بالكتب التي نقلت عنها.

٢- إذا كان الحديث أو الأثر زائداً على المصدر الناقل عنه، بسبب اختلاف نسخ المصادر الأصلية، فمثلاً قد يروي ابن حجر حديثاً في كتابه «المطالب العالية» ويمر به بمسند الإمام أحمد، ولم نجده في المسند، فيصح العزو إلى كتابه مع التنبيه عليه

- قواعد صياغة العزو لمصادر التخريج:

إذا جمع الباحث مادة التخريج التي تتعلق بالحديث من مصادر وأسانيد وغيرها، انتقل بعد ذلك إلى صياغتها والتوليف بينها، ومن ذلك صياغة عزو الحديث إلى مصادره التي أخرجته، فمن القواعد التي ينبغي السير عليها في الصياغة: ما يأتي:

القاعدة الأولى: لا يصح العزو في تخريج الأحاديث إلا إلى مصدر أصلي؛ لأنه منبع الأحاديث والمصدر الأول المتصل من المصنف إلى صاحب النص المنقول عنه

وكل الكتب بعدها -سواء كانت حديثية أو فقهية أو غيرها - فإنها ترجع إليها، وتنهل من أحاديثها. فهي المصدر الأم، والمنبع الأول للأحاديث المسندة؛ لذا كلُّ حديث لا يُرْجع فيه إلى مصدر أصلي يُرْوى فيه بالإسناد فليس بحديث.

فإن أراد الباحث الاشارة إلى مصدر غير أصلي أو الاشارة بالاستفادة منه في التخريج فلا يعبِّر عنه بلفظ التخريج وما تفرع منه، وإنما يعبر بصيغ أخرى كـ(وجدته، ذكره، أورده) وغيرها.

تنبيه: من العلماء[1] من رأى جواز العزو إلى مصدر فرعي إذا كان المصدر الأصلي مفقوداً أو كان مخطوطاً يتعذر الحصول عليه، لا سيما المصادر الفرعية التي تهتم بالإسناد والرواية، كالمطالب العالية، وتحفة الأشراف، وكتب التخريج، كنصب الراية، والبدر المنير وغيرها.

القاعدة الثانية: يمنع العزو للمصدر المتأخر زمناً أو رتبة مع وجود الحديث في كتاب متقدم عنه أو أشهر منه، والاخلال بذلك من العيوب التي تلحق بالبحث في التخريج.

مثال ذلك: العزو لسنن البيهقي مع وجود الحديث – مثلاً – في سنن أبي داود، والعزو لصحيح ابن خزيمة مع وجود الحديث في صحيح البخاري.

يستثنى من ذلك:

١- ما لو كان في كتاب المتأخر زيادة في اللفظ أو فائدة في الإسناد، فله أن يبين هذه الرواية، لكن بعد العزو للمصدر الأول المتقدم، مثال ذلك: تخريج حديث (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة...): «أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء، حديث (٦١٤)، وأخرجه البيهقي بلفظه وزاد (إنك لا تخلف الميعاد).

٢- أن يذكر المصدر المتقدم في عرض عزوه للمصدر المتأخر، كأن يقول: «أخرجه البيهقي من طريق أبي داود»، لكن – ومع ذلك – لابد أن يكون ذلك لسبب بيِّن، كذكر فائدة متنية أو إسنادية.

القاعدة الثالثة: الاكتفاء بالكتب الصحيحة أو المشهورة عن غيرها، كالاستغناء بالصحيحين على غيرهما من باقي الكتب الستة.

---

(١) من هؤلاء العلماء الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتبه التي خرج فيها الحديث تخريجاً مطولاً كالسلسلة الصحيحة والإرواء، فتجده يعزو إلى بعض المصادر في تحفة الأشراف لعدم توافرها آنذاك ككتاب عمل اليوم والليلة للنسائي، ويعزو لمسند اسحاق من طريق المطالب العالية لابن حجر، انظر السلسلة الصحيحة (٣/ ٤٣٥)، (٦/ ٧٤٤).

قال الحافظ العراقي في كتابه (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار)[1]: « فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليه ، وإلا عزوته إلى من خرجه من بقية الستة ، وحيث كان في أحد الستة لم أعزه إلى غيرها إلا لغرض صحيح ، بأن يكون في كتاب التزم مخرجه الصحة ...».

القاعدة الرابعة: ينبغي ترتيب مصادر التخريج عند تخريج الحديث، وللعلماء في ترتيب مصادر التخريج طريقتان[2]:

الأولى: على حسب تاريخ وفاة المؤلف، فيُقَدَّم الأقدم وفاة .

فمثلاً: أخرجه مالك، والشافعي، وأحمد، والبخاري، وهكذا.

وهذه طريقة السيوطي في كتابيه جمع الجوامع والجامع الصغير، وغالب طريقة الزيلعي في كتابه «نصب الراية» .

الثانية: على حسب قوة الكتاب وشهرة مؤلفه.

فتقدم الكتب الستة على غيرها، ويقدم البخاري ومسلم على غيرهما من باقي الكتب الستة، ثم باقي السنن، بدءاً بأبي داود، ثم الترمذي، والنسائي، ثم ابن ماجه، ثم بعد ذلك الإمام أحمد في مسنده، وهكذا.

ثم نتابع ما بقي من كتب الحديث حسب شهرة الكتاب أو صحة أحاديثه، والأمر واسع بين هاتين الطريقتين، والشائع والمشتهر: هو الترتيب حسب الطريقة الأولى.

وعليه جرى المزي في ترتيب الكتب الستة في كتابه «تحفة الأشراف».

أما ابن الملقن: فقد جرى على ترتيب كتابه «البدر المنير»[3] فيبدأ في الغالب بالموطأ ثم المسند، ثم يتبع ذلك بأصحاب الكتب الستة؛ بناءاً على الشهرة، ثم باقي المصادر على

---

(١) انظره (ص/ ٩).

(٢) انظر كتاب الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد لمجموعة من المؤلفين، اصدار جمعية الحديث الشريف، (ص/ ٢٣١).

(٣) هذا حسب استقرائي للكتاب.

حسب التاريخ والأقدم وفاة . وإليك مثال على ذلك ؛ حديث «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله»، قال: «هذا الحديث صحيح، رواه مالك وأحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم والدارقطني والبيهقي من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه»[1].

والترتيب بالطريقة الأولى يتمشى مع سياق الأسانيد، فيتبين به: معرفة السابق من اللاحق، ومعرفة مدار الروايات، ومعرفة الزيادة في الأسانيد وصلاً وفصلاً، ومن زادها، وأهم من ذلك كله: بيان العلو والنزول الذي يغفل عنه الكثير عند سلوك غير هذه الطريقة في التخريج، إلى جانب سهولته في العرض. أما إذا تعددت المصادر لمؤلِّفٍ واحد فإنه يراعى فيها الآتي :

١ – ترتب على حسب الأشهر، فمثلاً لا يقدم الأدب المفرد للبخاري على كتابه الجامع الصحيح، ولا يقدم كتاب «الأشربة» للإمام أحمد على كتابه «المسند».

٢ – ترتب على حسب الكثرة والشمول، فالأكبر يقدم على الأصغر، والجامع يقدم على مختصره، لأنه أشمل منه، فيقول: أخرجه الطبراني في معاجمه (الكبير، والأوسط، والصغير)، وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى، وفي الصغرى).

تنبيهات:

١– إذا كان التخريج لحديث مستقل دون وجودٍ له في كتاب يراد تخريجه فيراعى فيه الترتيب الذي سبق بيانه.

أما إذا كان التخريج لحديث من أصلٍ وجد فيه: فله في تخريجه وترتيب مصادره طريقتان:

أ– إما أن يقدم المصدر الحديثي الذي أخرج اللفظ بعينه دون المعنى فقط، فيقدمه على غيره، كأن يأتي لحديث في سنن النسائي يريد تخريجه فيقول:» أخرجه النسائي وأبو داود..»

ب– وإما أن يعتمد الترتيب المتعارف عليه ؛ لكنه إذا جاء إلى المصدر الذي أخرج لفظ

---

(١) البدر المنير (٩/ ٦٣٢).

الحديث فيقول: « واللفظ له»، مثاله: أخرجه البخاري ومسلم والترمذي واللفظ له.

أما إذا اتفقت مصادر كثيرة على اخراج اللفظ بعينه فيعتد بالترتيب المشهور للمصادر.

القاعدة الخامسة: مراعاة ألفاظ التخريج التي استخدمها العلماء، وهي في مجملها[1]:

١- لفظ التخريج وما تفرع منه مثل: (أخرج، خرَّج، يخرج، مُخَرَّج)

٢- لفظ الرواية وما تفرع منها، مثل (روى، يرَوْي، يُرْوى، مَرْوِيّ)

وهذان اللفظان وما تفرع منهما: هما أكثر استعمال العلماء في صياغة التخريج.

٣- لفظ: (أورد، ذَكَرَ، أسند، رأيتُ، في) لكنها ليست كثيرة في استعمال المحدثين كالألفاظ التي قبلها.

مثال ذلك: تخريج الحافظ ابن الملقن لحديث «قبيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنها كانت من فضة»، قال رحمه الله: « هذا الحديث له طرق: أحدها: من رواية أنس. رواه أبو داود، والترمذي في الجهاد، والنسائي في الزينة، من حديث قتادة عنه. قال الترمذي: هو حديث حسن غريب، وهكذا روي عن همام، عن قتادة، عن أنس. وقد روى بعضهم عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، قال: «كانت قبيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة». قلت: هكذا (أخرجه) أبو داود، والنسائي»[2].

القاعدة السادسة: إذا كان المصدر مرتباً على الموضوعات كالجوامع والسنن والمصنفات فينبغي أن يكون العزو مشتملاً على[3]:

---

(١) حاولت استخراج هذه الألفاظ من كتب التخريج، وهي: كتاب نصب الراية للزيلعي، والبدر المنير لابن الملقن، والتلخيص الحبير لابن حجر، والمغني عن حمل الأسفار للعراقي.

(٢) انظر البدر المنير (١/ ٦٣٥).

(٣) تخريج الحديث الشريف للدكتور علي نايف بقاعي (ص/ ٢٢)، وبحث «مصطلحات العزو والتوثيق في التخريج» للدكتور يحيى بن عبد الله الشهري من ضمن مجموع مجلة «سنن» (ص/ ٩٨).

١ – اسم المصدر.

٢ – اسم الكتاب.

٣ – اسم الباب.

٤ – رقم الجزء والصفحة

٥ – رقم الحديث[١]. وقد يقدم رقم الحديث على رقم الجزء والصفحة.

هذا الأكمل؛ وبعضهم يكتفي برقم الحديث دون الجزء والصفحة، بسبب عدم انضباط الصفحات؛ لاختلاف طبعات الكتب، وكذا بالنسبة لرقم الحديث، لكن الاختلاف فيه أقل.

كما أن الباحث يستوفي من هذه الأمور بحسب ما توافر منها في الكتاب المعزو إليه، فيعفى من رقم الحديث إذا لم تكن النسخة مرقمة الأحاديث، ويكتفى بالعزو إلى الصفحة – فقط – إذا كان الكتاب جزءاً واحداً.

مثاله: «أخرجه البخاري،كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، (١/١٩٧)، حديث (٢٦٣٠)».

القاعدة السابعة: إذا كان المصدر غير مرتب على الموضوعات كالترتيب على المسانيد أو المعاجم فينبغي أن يكون العزو إلى:

١– اسم المصدر.

٢–الجزء والصفحة.

٣–رقم الحديث إن وجد.

مثاله: «أخرجه الإمام أحمد في المسند(١/ ٤٦٥)، حديث (٤٤٣٧)».

---

(١) هذه الطريقة وإن اصطلح عليها المتأخرون في التخريج إلا أن العزو بذكر اسم المصنف واسم الكتاب ورد كثيراً عند بعض علماء التخريج، كابن حجر، والنووي، وابن الملقن، والزيلعي، وغيرهم، بل ورد في بعض الأحيان العزو للجزء، كما قال ابن حجر في تغليق التعليق (٢/ ١٤٧): «وأما قول عطاء: فقال أبو داود في كتاب الطهارة في الجزء الأول من السنن» وانظر (٣/ ١٥٤، ٤٦٣).

تنبيه:

١- يمكن للباحث أن يحذف اسم المصدر استغناء بشهرة مؤلفه، فيقال مثلاً:

«أخرجه البخاري في كتاب الزكاة»، فنكتفي باسم البخاري عن ذكر اسم مصنفه، بسبب شهرة نسبة المصنَّف للبخاري، حتى إنه لا يتبادر للذهن عند ذكر البخاري إلا الصحيح. أما إذا أراد الباحث أن يعزو لغير المصنَّف المشهور للإمام كأن يعزوه لمصدر آخر له فينبغي أن يسميه، ولا يكتفى بشهرة المؤلف، لأنه قد يلتبس بالمصنَّف المشهور له، مثل أن نعزو إلى (الأدب المفرد) للبخاري فينبغي أن يقول: أخرجه البخاري في كتابه الأدب المفرد.

٢- إذا كان لأحاديث المصنَّف رقمان: عام للمصنَّف كله، وخاص بالكتاب المعين كالصلاة والزكاة مثلاً؛ فللباحث أن يختار أحد الرقمين، وإن كان الأولى أن يختار الإحالة على الرقم العام، ثم يلتزم ذلك في جميع عزوه في تخريج الأحاديث.

٣- إذا استخدم الباحث في تخريجه للحديث البرامج الحاسوبية، ووقف على مصادر للحديث فينبغي له التأكد من موافقة هذه البرامج للمطبوع من الكتب، ولا يحق له العزو إلى الجزء والصفحة في البرنامج الحاسوبي إلا بعد التحقق من موافقة المطبوع.

أما بالنسبة لرقم الحديث: فالأمر فيه سعة؛ بسبب تقارب الأرقام.

القاعدة الثامنة: معرفة إطلاقات المحدثين واصطلاحاتهم في العزو، وهي كالتالي:

١-(الصحيحان) أو (الشيخان): فالمقصود بهما صحيح البخاري وصحيح مسلم.

٢-(متفق عليه): أي اتفق على روايته البخاري ومسلم في صحيحيهما، وقد اختلف العلماء في قضية الاتفاق، هل هو على اللفظ أو على المعنى، وكذلك هل يلزم الاتفاق في الصحابي؟[1]، وينجر ذلك على الفرق بين المتابع والشاهد، والأمر فيه سهل كما

(١) ذهب السيوطي في تدريب الراوي (١/ ١٣١) إلى أن المتفق عليه يكفي فيه الاتفاق على المعنى فقط، وذهب بعضهم إلى اتفاق الحديثين في الصحابي حتى ولو اختلفت الألفاظ واتفق المعنى، وهذا ما مال إليه ابن حجر في نزهة النظر (ص/ ٣٧).

قال ابن حجر رحمه الله في كتابه (نزهة النظر)[1].

وينبغي التنبه إلى أن للمجد ابن تيمية رحمه الله تعالى اصطلاحاً خاصاً في المتفق عليه في كتابه «المنتقى»، حيث يعني به ما اتفق عليه الإمام أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم، وهذا اصطلاح خاص به، لم يعرف إلا له.

٣- (الكتب الستة): أي الصحيحان، والسنن الأربعة[2].

٤- (السنن الأربعة): أي سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، و ابن ماجه

٥- (الخمسة): أي السنن الأربعة مع مسند الإمام أحمد[3].

٦- (الجماعة): أي الكتب الستة مع مسند الإمام أحمد.

٧-(التسعة)[4]: أي الكتب الستة مع مسند الإمام أحمد وموطأ الإمام مالك وسنن الدارمي.

المطلب الثاني

قواعد صياغة تخريج الإسناد والكلام عليه

لصياغة تخريج الإسناد منهجان، منهج الاختصار ومنهج التوسع، أما منهج الاختصار فيقوم على ذكر صحابي الحديث فقط عند تخريج الحديث، أما منهج التوسع: فله قواعد ينبغي أن تُتَّبع في صياغة تخريج الإسناد.

القاعدة الأولى: معرفة أصل الحديث ومخرجه، (وهو الراوي أو الرواة الذين تدور عليهم أسانيد الحديث)، والوصول إلى أدنى نقطة اتفاق والتقاء بينها.

فالاعتناء بذلك يلم شتات الأسانيد، ويختصر الطرق؛ لذا قال الزيلعي رحمه الله: (فالمحدث إذا قال: أخرجه فلان، فإنه يريد أصل الحديث لا بتلك الألفاظ بعينها، ولذلك

---

(١) (ص/٣٧)، وانظر كتاب «تخريج الحديث الشريف» للدكتور علي نايف بقاعي (ص/٣٩).

(٢) أول من أطلق هذا اللفظ ابن طاهر القيسراني في كتابه شروط الأئمة الستة.

(٣) أول من أطلقه الحازمي في كتابه شروط الأئمة الخمسة.

(٤) أول من أطلق هذا اللفظ هم المستشرقون في كتابهم «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، ولهذا كره بعض أهل العلم إطلاق هذا اللفظ ؛ لأنه غير متعارف عليه بين أهل الحديث والاختصاص، وقد كان شيخنا الأستاذ الدكتور عبد المهدي عبد القادر يكره ذلك ويشدد فيه.

اقتصر أصحاب الأطراف على ذكر طرف الحديث)[1].

وقال في موضع آخر: (وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث، فينظر من خرجه[2].

فإذا عرفنا أصل الحديث ومخرجه فإننا نبدأ بالكتاب الذي يتطابق مخرجه ومتنه مع الحديث المراد تخريجه.

فمثلاً إذا كان الحديث عن أنس رضي الله عنه بلفظ معين، فننظر إذا كان التقاء الأسانيد عند أنس؛ فنخرجه بأن نبدأ أولاً بالكتاب الذي أخرج هذا اللفظ بعينه عن أنس، فإن كان أكثر من مصدر أخرجه بمخرجه ولفظه فنرتبهم على ما سبق بيانه في ترتيب المصادر، ثم نبدأ بصياغته بأن نقول مثلاً: أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود كلهم عن أنس، وهكذا.

أما إذا كان الالتقاء قبل الصحابي أنس براوٍ أو راويين: فتكون صياغة تخريج الأسانيد إليه، بأن نقول مثلاً: أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود كلهم من طريق ثابت البناني عن أنس به، أو أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود كلهم من طريق حماد بن زيد عن ثابت عن أنس به، وهكذا.

القاعدة الثانية: معرفة المتابعات والشواهد للحديث المراد تخريجه، ثم الاجتهاد في توظيف ذلك عند صياغة التخريج، ويمكن أن نقسم هذه القاعدة إلى قسمين:

الأول: صياغة المتابعات:

المتابعات جمع متابعة وهو الحديث الذي يشارك فيه رواتُه رواةَ الحديث المراد تخريجه لفظاً ومعنى، أو معنى فقط مع اتحاد كلا الأمرين في الصحابي، وهي على قسمين:

١- متابعة تامة.

---

(١) نصب الراية (٣/ ٥٤).
(٢) نصب الراية (١/ ٢٠٠).

٢- متابعة قاصرة.

أما المتابعة التامة[١] : فهي مشاركة الراوي لغيره في رواية الحديث عن شيخ مباشر، والمتابعة القاصرة: هي أن يشترك راويان في رواية الحديث عن شيخ غير مباشر لهما.

مثال المتابعة التامة: ما رواه الشافعي في كتاب (الأم)[٢] حيث قال: أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر قال: إن رسول ﷺ قال: **(الشهر تسع وعشرون، لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين)**، ورواه البخاري في الصحيح[٣] بقوله: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به، فساقه باللفظ الذى ذكره الشافعي، فهذه متابعة تامة لرواية الشافعي، فلقد تابع عبد الله بن مسلمة القعنبي الشافعي في روايته عن مالك ، وهذه متابعة تامة من طرف الإسناد.

وهناك متابعة تامة لكن من أصل الإسناد ومخرجه، وهي ما رواها مسلم[٤] من طريق أبى أسامة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع عن ابن عمر به، فقد تابع نافعٌ عبدَ الله بن دينار في رواية هذ الحديث عن ابن عمر.

مثال المتابعة القاصرة: بالنسبة للحديث السابق: ما رواه ابن خزيمة في صحيحه[٥] من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر به، فهذا إسناد مختلف في كلٍّ رواته إلا الصحابي، فيسمى متابعة قاصرة.

وعند الانتهاء من جمع طرق الحديث ومعرفة المتابعات التامة والقاصرة، نوظف ذلك كله في صياغة تخريج الحديث، والمتعلق بالناحية الإسنادية، لكن ينبغي التنبيه

---

(١) وإنما سميت هذه المتابعة تامة لاتفاق الراويين معاً في الإسناد من أوله إلى آخره.

(٢) (٢/ ٩٤).

(٣) الجامع الصحيح، كتاب الصوم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، (٣/ ٢٧).

(٤) الصحيح، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، (٣/ ١٢٢) .

(٥) انظر الصحيح، كتاب الصيام، باب ذكر الدليل على أن الأمر بالتقدير للشهر إذا غم، أن يعد شعبان ثلاثين يوماً، ثم يصام، (٣/ ٢٠٢).

عند صياغة ذلك كله على عدة أمور ؛ هي كالتالي:

١- استعمال الألفاظ التي يُفْهم منها المتابعة، كالتعبير بـ(الموافقة) وما يتفرع منها، أو (المتابعة) وما يتفرع منها[١]، أو (الاشتراك) وما يتفرع منه، أو (الرواية) وما يتفرع منها، أو غير ذلك مما يفهم منه المتابعة ؛ دون الاشارة إلى نوع المتابعة.

٢- إذا كانت المتابعات متفقة في اللفظ والإسناد فإنها ترتب بحسب ترتيب المصادر التي سبق بيانها، أما إذا كان اللفظ مروياً بالمعنى أو كان هناك اختلاف كثير فإنها ترتب بحسب قربها للفظ الحديث المراد تخريجه ؛ مع مراعاة السند وذلك بأن نورد المتابعة التامة ثم المتابعة القاصرة، فنقول مثلاً إذا كنا نريد تخريج حديث لأنس بن مالك رضي الله عنه:»أخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيمان عن سعيد بن المسيب عن أنس بلفظ كذا، وأخرجه مسلم والترمذي من طريق آخر عن حميد الطويل عن أنس بنحوه، وأخرجه البخاري من طريق يحيى ابن أبي كثير عن أنس بنحوه وزاد....[٢].

الثاني: صياغة الشواهد، والمراد بالشواهد جمع شاهد، وهو ورود الحديث بلفظه أو بمعناه من طريق صحابي آخر[٣]. والشاهد: في الحقيقة هو نوع من المتابعة، لكنه خاص بمن روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو: الصحابي، فهو: متابعة صحابي لصحابي آخر في متن حديث لفظاً أو معنى.

كحديثٍ يروى عن جابر بن عبد الله، ويروى مثله أو نحوه معناه عن عائشة رضي الله عنها، فيقال عن حديث جابر: «له شاهد من حديث عائشة»، وكذلك العكس.

---

(١) حسب استقرائي للصحيحين وجدت الإمام البخاري يُكثر في الصحيح عند ذكر المتابعات من كلمة «وتابعه» حيث ذكرها أكثر من ٢٢٠ مرة، أما الإمام مسلم فيذكر المتابعات على شكل تحويلات في قوله (ح)، وقليلاً ما يستعمل كلمة «ورواه»، أما «المتابعة» وما تفرع منها فلم يستخدمها في كتابه إلا مرة واحدة عند الحديث رقم (٢٩٣١).

(٢) الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد (ص/ ٢٣٢)، وقد تم الاخلال بالترتيب في العزو إلى المصادر في هذا المثال بناء على قرب المصادر من اللفظ وبعدها.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص/ ٨٢)، المقنع لابن الملقن (ص/ ١٨٨).

وكذلك يشهد المرسل للمتصل، والمتصل للمرسل، ومعلوم أن المرسل لا ذكر للصحابي فيه، لكنه شاهدٌ باعتبار استقلاله عن المتصل بالرواية، وتنزيل ترك الصحابي فيه منزلة مجيء الرواية عن الصحابي المجهول.

ولابد أن يقع من التساوي بين الحديثين الذين يشهد أحدهما للآخر في المعنى بنحو المعنى الذي يقع في المتابعات، ولا يجوز تكلف تقوية الحديث بشاهدٍ صلته به لا تدرك إلا بتكلف[1]، فليتنبه. فذكر شواهد الحديث عن الصحابة الآخرين من حُسْن التخريج وكماله، ويزداد ذلك أهمية وضرورة في حال ضعف إسناد الحديث المراد تخريجه ضعفاً يسيراً يقبل الانجبار، فتأتي مثل هذه الشواهد لتقوية الحديث، ورفع درجته إلى الحسن لغيره.

مثال على الشاهد

كما في مثال المتابعة التامة التي سبقت؛ حيث يشهد لهذه الرواية التي جاءت من حديث عبد الله بن عمر ما أخرجه البخاري[2] في صحيحه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غبى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

أما صياغتها: فينبغي عند صياغة الشواهد الاعتناء بالآتي:

١- التعبير بلفظ (الشهادة) وما يتفرع منها كقولهم (يشهد له)، و (وله شاهد)، وهلم جراً.

كما أنه يعبر عن الشواهد كثيراً بلفظ (الرواية) وما تفرع منها: كقولهم: (وروي) أو (ورواه)، وغير ذلك.

وهناك اصطلاح أكثر منه الترمذي رحمه الله في جامعه عند ذكر الشواهد للحديث؛

---

(١) انظر كتاب تحرير علوم الحديث للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع (٢/ ٥٤)، كتاب الواضح في فن التخريج (ص/ ٢٣٥).

(٢) الصحيح، كتاب الصوم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا»، (٣/ ٢٧).

وهو قوله: (وفي الباب)[1].

٢- تصاغ الشواهد عادة في التخريج بعد ذكر المتابعات للحديث، فيبدأ بذكر المتابعات؛ حتى إذا فرغ منها شرع في ذكر شواهد الحديث.

٣- لا تصاغ الشواهد عند تخريج الحديث إلا في التخريج الموسع، أما التخريج المختصر: فلا يناسب ذكرها فيه.

٤- ترتب الشواهد عند التخريج بحسب قربها وبعدها من لفظ الحديث المراد تخريجه، فيبدأ بالشاهد المطابق للفظ الحديث، ثم الأقرب فالأقرب، وهكذا[2].

القاعدة الثالثة: الإشارة إلى الاختلاف على الرواة في الإسناد، وصياغة ذلك يكون بذكر الأوجه الواردة في هذا الاختلاف، ثم الترجيح بينها إن أمكن.

وتتنوع صياغة هذا الاختلاف، بسبب كثرة أنواع العلل الإسنادية، كالاختلاف بين الوقف والرفع، والوصل والقطع، والوصل والارسال، والاضطراب وغيرها، فلا ملامح واضحة أو متفق عليها في صياغته، وإنما التعبير بما يناسب معنى الاختلاف بينهم، لكنني:

١- وجدت كثيراً من علماء الحديث يعبرون بلفظ الاختلاف وما تفرع منه في صياغة الاختلاف على الراوي مثلاً؛ كصنيع الحافظ البزار[3]، والدارقطني[4]، والزيلعي[5] وابن الملقن[6] وابن حجر[7] وغيرهم.

---

(١) هذا الغالب من صنيع الترمذي في الجامع، لكن قد لا يريد في بعض الأحيان من قوله: «وفي الباب» ذكر الشواهد لحديث الباب، وإنما يريد ذكر ما في الباب من أحاديث، والتي قد تكون في بعض الأحيان معارضة لحديث الباب، مثال ذلك: حديث الوضوء من لحم الإبل (رقم ٨١)، قال: «وفي الباب عن جابر: **«كان آخر الأمر ترك الوضوء مما مست النار»**.

(٢) كتاب الواضح في فن التخريج (ص/ ٢٣٢).

(٣) انظر المسند (٦/ ٣٤٨، ٣٤٨ ١) (٩/ ٥٠).

(٤) انظر العلل (١/ ١٠٦، ٢٢٢) (٣/ ٢٨).

(٥) انظر نصب الراية (١/ ١٩، ٩٧، ١٧٧).

(٦) انظر البدر المنير (٢/ ٤٩٧) (٣/ ٣١) (٩/ ٣٣٨).

(٧) انظر تغليق التعليق (٢/ ٣١٩، ١٨٩، ٦١).

مثاله: ما ذكره ابن حجر في تخريج حديث عمرو بن العاص وصلاته جُنُباً، قال: (رواه أبو داود عن محمد بن سلمة عن ابن وهب عن ابن لهيعة وعمرو بن الحارث كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب به. وقد اختلف فيه على ابن لهيعة أيضاً، فرواه ابن وهب هكذا، ورواه زيد بن الحباب عن ابن لهيعة كذلك، لكن قال: عن أبي فراس يزيد بن رباح مولى عمرو ابن العاص عن عمرو، ورواه حسن بن موسى وعبد الله بن عبد الحكم وغيرهما عن ابن لهيعة عن يزيد ليس فيه.... ورواه ابن حبان في صحيحه عن عبد الله بن مسلم عن حرملة عن ابن وهب عن عمرو وحده، ورواه الحاكم في مستدركه عن أبي العباس الأصم عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عن ابن وهب كذلك. والاختلاف فيه على ابن لهيعة أظنه منه لسوء حفظه..)[1]

٢- وكذلك وجدت بعضهم عند ذكر الاختلاف يذكر المتابعات باختلاف طرقها متتابعة متوالية ثم يبين الاختلاف الواقع فيها، كما في نصب الراية[2] في تخريج حديث (الفخذ عورة)، وكتاب تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب لابن كثير[3] في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال: **(كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟)**.

ووجدت بعضهم يذكر الاختلاف بالإجمال ثم يشرع في التفصيل، كما في نصب الراية[4] في تخريج حديث **(إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً)**، وكذلك في البدر المنير[5] في تخريج حديث **(لا تكشف فخذك، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت)**.[6]

القاعدة الرابعة: بيان الجرح والتعديل وكل ما يتعلق براوي الإسناد، كبيان المبهم والمهمل وتسمية الكنية وغيرها، وصياغة ذلك كله في التخريج[7].

---

(١) تغليق التعليق (٢/ ١٨٩).
(٢) (٤/ ٢٤٢).
(٣) (ص/ ١٥١).
(٤) (١/ ١٠٤).
(٥) (٤/ ١٤٢).
(٦) وقد أكثر ابن الملقن من هذه الطريقة في كتابه البدر المنير؛ مما يدل على حسن ترتيبه.
(٧) بيان الجرح والتعديل في التخريج ببيان الترجمة لكل راو في سند الحديث، وبيان حال كل واحد منهم

ويمكن تقسيم هذه القاعدة إلى قسمين:

١- بيان الجرح والتعديل وصياغته في التخريج:

علم الجرح والتعديل: علم يبحث في معرفة أحوال الرُّواة من حيثُ القَبولُ والردّ، وغرضه: هو الذبُّ عن الشريعة، وصونها وحمايتها، ممَّن يطعن فيها، أو يشوِّه سمعتَها بإدخال الدخيل في نصوص السنة النبوية.

والقائمون بهذا الواجب: هم علماءُ الحديث، العارفون بأسبابه، ممَّن لديهم خبرةٌ كاملة بالحديث، وعِلله ورجاله.

صياغة الجرح والتعديل في تخريج الأحاديث إنما تكون بأن يَتَكَّلم في الراوي، أو ينقل كلام الأئمة فيه بعد ذكر طريقه الذي رُوِيَ به الحديث إذا كان التخريج موسعاً، حيث لا يسوغ بيان حال الراوي قبل بيان إسناده،وانظر على سبيل المثال تحفة الطالب ونصب الراية، والبدر المنير[1].

٢- بيان المبهم والمهمل وتسمية الكنى من أسماء الرواة، وصياغة ذلك في التخريج:

فهذا مما يساعد كثيراً في بيان الحديث، لا سيما من الناحية الإسنادية، وهي الأعم والأغلب في هذا الباب.

المطلب الثالث

قواعد صياغة ألفاظ المتن والكلام عليه

بعد أن تم تدوين السنة النبوية في مصادرها المعروفة، وجد في بعض الأحاديث النبوية – والتي يظن أنها واحدة – وجد بين ألفاظها فروق إما بزيادة أو نقص أو اختصار أو رواية بالمعنى، وهذا الاختلاف لا يعني ضعف الحديث، ولا سوء حفظ الراوي ما دام

ليس من أساسيات التخريج، وإنما من مكملاته التي يمكن وجودها عند التخريج الموسع خاصة، وإنما عملي في هذا البحث هو بيان صياغة ذلك لمن أراد إدراجه في تخريج الحديث فقط.

(١) تحفة الطالب (ص/١٦٦)، ونصب الراية (١/٢٩)، والبدر المنير (١/٣٩٧).

الراوي ثقة ضابطاً، ولم يخالف غيره في الرواية على ما جرى بحثه عند المحدثين من قبول زيادة الثقة بشروطها، وإنما يعود هذا الاختلاف لعدة أسباب، منها:

١- تعدد ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم في مناسبات مختلفة.

٢- إمكان كون أحد الرواة سمعها وغيره لم يسمعها.

٣- أو قيلت في مناسبة حضرها بعضهم ولم يحضرها آخرون.

٤- أو أن ذلك ناتج من اقتصار بعض الرواة عند الاستشهاد بالحديث على محل الشاهد منه.

٥- أو يعود ذلك لرواية الحديث من بعض الرواة بالمعنى- وهي جائزة عند جمهور المحدثين بشروطها المعروفة - والذي ينبغي من الباحث عند تخريجه للحديث العناية بذكر الاتفاق والاختلاف بين نص الحديث المراد تخريجه وبين ما في المصدر الذي يعزو إليه، ويمكن أن نبين ذلك بهذه القواعد الآتية:

القاعدة الأولى: إذا كان بين نص الحديث المراد تخريجه وبين المصدر الذي يعزو إليه اتفاق تام في جميع الألفاظ فلا ينبغي إعادة ذكر ذلك اللفظ؛ لأن ذلك مما يطيل التخريج بما لا داعي له

القاعدة الثانية: أما إذا كان هناك اختلاف بين نص الحديث المراد تخريجه وبين باقي نصوص المصادر المعزو إليها، فيخضع بيان هذه الفروق والاختلافات إلى مدى الحاجة إلى بيانها، لذا في بعض الأحيان لا نحتاج إلى بيان الفروق والاختلافات إذا كان المقصد الوقوف على مصادر التخريج والحكم على الحديث فحسب، أما إذا كان التخريج لنص في موضوع معين، ويترتب على بعض ألفاظ نصوص المصادر الأخرى مسائل مهمة تتعلق بالموضوع: فينبغي ذكر هذا الاختلاف وبيان هذه الفروق.

يقول الحافظ الزيلعي رحمه الله تعالى: « وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث، فينظر من خرجه ولا يضره تغير بعض ألفاظه، ولا الزيادة فيه أو النقص، وأما الفقيه فلا يليق به ذلك، لأنه يقصد أن يستدل على حكم مسألة، ولا يتم له هذا إلا بمطابقة

الحديث لمقصوده، والله أعلم»[1].

ويقول الحافظ العراقي في مقدمة كتابه المغني عن حمل الأسفار[2]: « وحيث عزوت الحديث لمن خرجه من الأئمة فلا أريد ذلك اللفظ بعينه بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه أو باختلاف على قاعدة المستخرجات».

فعلى سبيل المثال يقول الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير[3]: «حديث: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيامن في كل شيء حتى في وضوئه وانتعاله) متفق عليه، وصححه ابن حبان وابن منده، وله ألفاظ. ولفظ ابن حبان: (كان يحب التيامن في كل شيء حتى في الترجل والانتعال). وفي لفظ ابن منده: (كان يحب التيمن في الوضوء والانتعال) ، وفي رواية لأبي داود: (كان يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله)». على هذا نَقْدُ بعض الأئمة[4] للبيهقي عند روايته حديث: (أيما إهاب دبغ فقد طهر)، فإنه بعد أن رواه بإسناده عزاه إلى صحيح مسلم، مع أن الموجود في صحيح مسلم لفظ: (إذا دبغ الإهاب فقد طهر)، وبين اللفظين فرق كبير من جهة الحكم الفقهي.

القاعدة الثالثة: إذا كان الحديث المراد تخريجه مروياً بالمعنى، وليست ألفاظ هذا المعنى موجودة في مصادر السنة النبوية فيحسن عند التخريج ذكر نصه، إما في بداية التخريج أو في نهايته.

مثاله تخريج ابن الملقن لحديثٍ في البدر المنير[5] ذكره الرافعي بقوله: «أنه – صلى الله عليه وسلم – قال: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح» قال: هذا الحديث صحيح، رواه الأئمة: أحمد والترمذي وابن ماجه والبيهقي باللفظ المذكور من رواية أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد كل رجاله ثقات،... وهو – والله أعلم – مختصر بالمعنى من حديث أطول منه أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً

---

(١) نصب الراية (١/ ٢٠٠).
(٢) المقدمة (ص/٣).
(٣) (١/ ٢٧٨)
(٤) نقل النقد عنهم الحافظ الزيلعي في نصب الراية (١/ ١١٦).
(٥) (٢/ ٤١٩)

فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا ؛ فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا». هذا إذا كان التخريج موسعاً، أما إذا كان مختصراً فيكتفى بالإشارة إليه، كما قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٤٢٧): حديث: «افعلوا كل شيء إلا الجماع» قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ ﴾ (البقرة:٢٢٢)، هو مختصر من حديث طويل رواه مسلم من حديث أنس».

القاعدة الرابعة: إذا كان الباحث يريد إجمال الكلام على المتن فينبغي عليه استخدام مصطلحات جرى عليها العمل عند الأئمة والباحثين في بيانهم لفروق المتن والاتفاق والاختلاف، فيختار منها الباحث ما يناسب النص الذي معه، ومن هذه المصطلحات[١]:

١ - «**بلفظه**»[٢]: تستعمل إذا كان النص الذي أمامه موافقاً للنص في المصدر الذي يعزو إليه، وأما مصطلح «**بمثله**»، فالقول في استعمالها وعدمه يرجع إلى فترة الاستعمال، ففي وقت الرواية والسماع وقع خلاف كبير بين المحدثين في إجرائها مجرى نص الحديث، وأنها تغني عن ذكره وتكراره، ومنهم: من منع ذلك، ولم يعتمدها في الرواية وذِكْر النص[٣].

أما المتأخرون من المحدثين ممن يشتغل بالتخريج - فبحسب بحثي المتواضع- وجدتهم يجرونها مجرى «بنحوه» إلا إذا زاد فيها ما يدل على تطابق النصين كقول «بمثله نصاً واحداً «، أو «بمثله سواء»، فهنا تجري مجرى «بلفظه»[٤].

---

(١) طرق تخريج الحديث للدكتور عبد المهدي عبد القادر (ص/ ٢٥)، علم تخريج الحديث للدكتور يوسف مرعشلي (ص/ ٢٦)، مذكرة التخريج للدكتور إبراهيم اللاحم (ص/ ١٠).

(٢) سأستشهد في الأمثلة بأشهر كتب التخريج، لا على سبيل الحصر، وهي نصب الراية، والبدر المنير والتلخيص الحبير، انظر على سبيل المثال: نصب الراية (١/ ٨)، البدر المنير (١/ ٤٥٤)، التلخيص الحبير (١/ ١٦٢).

(٣) للاطلاع على خلاف المحدثين في ذلك انظر فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢٩٣).

(٤) ولبيان الأمثلة على ذلك انظر نصب الراية (١/ ١٠٦)، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٣/ ٢١٣)، البدر المنير (٢/ ٩٣)، التلخيص الخبير (٢/ ٢٤٠).

٢ - «**بنحوه**»[١]: إذا كان الاختلاف بين النصين يسيراً.

٣ - «**بمعناه**»[٢]: إذا كان الاختلاف بين النصين واسعاً واتفقا في المعنى مع ملاحظة أن كثيراً من الأئمة يعبر بإحدى الكلمتين (بنحوه، بمعناه) في مقام الأخرى، ولكن الباحثين في الوقت الحاضر مالوا إلى التدقيق، ففرقوا بينهما كما سبق، مع أن في التفريق بينهما عند التطبيق صعوبة قد تواجه الباحث، والأمر في ذلك واسع.

٤ - «**مختصراً**»[٣]: إذا كان النص في المصدر الذي يعزو إليه فيه اختصار وحذف بالنسبة للنص الذي أمام الباحث.

٥ - «**مطولاً**»[٤]، «**بتمامه**»[٥]: إذا كان النص في المصدر الذي يعزو إليه فيه طول في السياق بالنسبة للنص الذي أمام الباحث.

٦ - «**في أثناء حديث**»[٦]: إذا كان النص الذي أمام الباحث موجوداً في المصدر الذي يعزو إليه في ضمن حديث مطول.

ويحتاج الباحث إلى دقة في استعمال هذا المصطلح، قد يشتبه عليه بمصطلح: مختصراً، مع أن بينهما فرق، فالاختصار معناه أن الحديث واحد ووقع اختصار وحذف في السياق، وأما الآخر فالحديث مختلف، وقد لا يكون له علاقة ببقية النص الذي يخرجه الباحث.

٧ - «**في أوله أو في آخره زيادة أو قصة**»[٧]: إذا كان الحديث بهذه الصفة في المصدر الذي يعزو إليه الباحث.

ويعبرون عن الزيادة بكل ما يدل عليها؛ لكن من الألفاظ المشهورة: «وزاد»، «وفيه

---

(١) انظر على سبيل المثال: نصب الراية (١/ ١٣٣)، البدر المنير (٢/ ٣٠٥)، التلخيص الحبير (١/ ١٦٣).
(٢) انظر على سبيل المثال: نصب الراية (١/ ٨)، البدر المنير (١/ ٤٥٤)، التلخيص الحبير (١/ ٣٥٣).
(٣) انظر على سبيل المثال: نصب الراية (١/ ١١)، البدر المنير (١/ ٤٩٩)، التلخيص الحبير (١/ ١٢١).
(٤) انظر على سبيل المثال: نصب الراية (١/ ٧٩)، البدر المنير (٢/ ١٦٧)، التلخيص الحبير (١/ ١٨٦).
(٥) انظر على سبيل المثال: نصب الراية (١/ ١٣٩)، البدر المنير (٣/ ٥٧)، التلخيص الحبير (١/ ٧٥).
(٦) انظر على سبيل المثال: البدر المنير (٥/ ٤٠)، التلخيص الحبير (٢/ ٢٢٩)، المغني عن حمل الأسفار (ص/ ٢٧٨).
(٧) انظر: البدر المنير (٣/ ١٥)، التلخيص الحبير (١/ ٤١٤)، المغني عن حمل الأسفار (ص/ ٣٢٩).

زيادة»، ويعبرون عن النقص بكل ما يدل عليه ؛ لكن من أشهرها: «ونقص»، «من غير»، «بدون».

٨ - «**مفرقاً**»[١]: إذا كان النص الذي أمام الباحث موجوداً في المصدر الذي يعزو إليه في أماكن متفرقة في الكتاب، في كل مكان جزء من الحديث وفي مجموعها النص كله.

المطلب الرابع

قواعد في صياغة درجة النص والحكم عليه

من ثمرات تخريج الأحاديث المهمة معرفة الحكم على النص وبيان درجته، ولن نتكلم هنا على الطريقة التي يحكم فيها الباحث على الحديث، وإنما نتكلم على صياغة ذلك في التخريج. لا يخلو الباحث في التخريج عن حالين: إما أن يكون عنده معرفةٌ وملكةٌ في الحكم على الأحاديث، وإما أن يكتفي بنقل حكم العلماء قبله على الأحاديث، لذا تختلف قواعد صياغة درجة النص والحكم على الحديث باختلاف نوع الباحث، وإن كانا يتفقان في بعض القواعد، لذا سأورد هذه القواعد كما يلي :

القاعدة الأولى: عند العزو إلى صحيح البخاري ومسلم - على وجه الخصوص- يكتفى في بيان الدرجة العزو إليهما أو إلى أحدهما[٢]، إذا سبق العزو إليها في بداية الكلام، حيث لا يحتاج معهما إلى بيان الصحة، لاتفاق الأمة على تلقيهما بالقبول، أما إذا بدأ بحكم الصحة قبل العزو إليها أو لأحدهما فلا بأس، وقد صنعه الإمام البغوي رحمه الله في كتابه شرح السنة[٣].

القاعدة الثانية: ينبغي على الباحث إذا كان له ملكة في الحكم على الأحاديث عندما يذكر مصدر الحديث أو مصادر العزو إذا كانت متفقة على إخراج الحديث أن يبين

---

(١) انظر على سبيل المثال: نصب الراية (٣/٢١٧)، البدر المنير (٤/٦٢٧)، المغني عن حمل الأسفار (ص/ ٥٣٤).

(٢) علم تخريج الحديث للدكتور يوسف مرعشلي (ص/ ٣٠).

(٣) انظر على سبيل المثال (١/ ١٨، ١٦، ٩).

درجته أو يذكر علته عند العزو لها، ولا يؤخر ذلك فتختلط بأسانيد أخرى.

مثاله: قول ابن حجر عند تخريجه لحديث «كانت قبيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة»: أخرجه أصحاب السنن من حديث جرير بن حازم عن قتادة عن أنس، ومن طريق هشام عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً. ورجحه أحمد وأبو داود والنسائي وأبو حاتم والبزار والدارمي والبيهقي، وقال: تفرد به جرير بن حازم. قلت: لكن أخرجه الترمذي والنسائي – أيضاً – من حديث همام عن قتادة عن أنس، وله طريق غير هذه رواها النسائي من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف، وله رواية قال: «كانت قبيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة». وإسناده صحيح»[1].

القاعدة الثالثة: الأعم والأغلب من استعمال المحدثين: هو ذكر الحكم على الحديث بعد استيفاء مصادر العزو[2]، لكنهم قد يخرجون عن هذا الاستعمال فيصدِّرون بالحكم على الحديث قبل تخريجه، وهذا صنيع السيوطي في كتابه الجامع الصغير، وبعض المعاصرين في تخريجهم للأحاديث.

القاعدة الرابعة: إذا كان الباحث ممن يكتفي بحكم من سبقه على الأحاديث، أو يحتاج حكمهم لتأييد قوله في حكمٍ حكمه على حديث ما أن ينقل عن إمام من أئمة الحديث؛ أن يكون نقله ذلك بعد ذكرٍ مصادر العزو كلها، أو إدراج هذا النقل بين مصادر العزو عند الوصول لمصدره في العزو، كسنن الترمذي، ومستدرك الحاكم وغيرهما. كقول ابن عبد الهادي في تخريج حديث عامر بن شقيق بن جمزة عن أبي وائل عن عثمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أنه كان يخلل لحيته» رواه ابن ماجه، والترمذي وصححه، وابن خزيمة، وابن حبان. وقال البخاري: «هو أصح شيء»[3].

ومن هذا القبيل: إذا أراد الباحث ذكر علة في الحديث بالكلام على راو من الرواة أو

---

(١) التلخيص الحبير (١/ ٢١٠).
(٢) انظر على سبيل المثال نصب الراية (١/ ٧)، البدر المنير (١/ ٣٦٧)، التخليص الحبير (١/ ٢٣٤).
(٣) المحرر في الحديث (١/ ١٠٤).

بيان علة من العلل أن يبين ذلك بعد ذكره لمصادر التخريج.

القاعدة الخامسة: ينبغي أن يكون الباحث أميناً في نقل كلام الأئمة، فإذا وجد إماماً صحح الحديث وآخر ضعفه نقل كلام الاثنين، ليعرف القارئ أن هذا الحديث مختلف في درجته. ويذكر كلامهم عند التخريج متوالياً متتابعاً؛ ليتسنى فهم التخريج.

القاعدة السادسة: إذا لم يتمكن الباحث من الحكم على الحديث، أو لم يقف على كلام لأحد من الأئمة فيه فيسكت حينئذ، ويكتفى بالتوقف، ولا بأس أن يشير إلى أنه لم يقف على كلام لأحد في هذا النص. ويسمى هذا السكوت أو التوقف تخريجاً عند من لم يجعل بيان مرتبة الحديث من مقاصد التخريج.

القاعدة السابعة: استحسن بعض العلماء[1] عند تخريج الحديث والحكم عليه الاكتفاء بالحكم على الإسناد، بأن يقول: «صحيح الإسناد» «حسن الإسناد» «ضعيف الإسناد».

قال ابن الصلاح: «قولهم «هذا حديث صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد» دون قولهم: «هذا حديث صحيح أو حديث حسن» لأنه قد يقال: «هذا حديث صحيح الإسناد»، ولا يصح، لكونه شاذاً أو معللاً، غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه؛ لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم»[2].

وقد جرى كثير من العلماء على الحكم بهذه الطريقة، ومن أقدم من وجدتهم يستخدم هذا الاصطلاح هو الدارقطني (ت٣٨٥هـ) في كتابه السنن[3].

---

(١) ممن استحسن ذلك الدكتور محمود الطحان في كتابه أصول التخريج (ص/١٩٨) ومؤلفو كتاب الواضح في فن التخريج (ص/٣٤٥).

(٢) علوم الحديث (ص/٣٨).

(٣) انظر على سبيل المثال سنن الدارقطني (١/٨٨،٨٧،٥٦).

الخاتمة

إن علم تخريج الأحاديث علم يحتاج إلى دربة وعمل مستمر، وهو يرتكز على أمرين مهمين:

الأول: معرفة العزو إلى الكتب المسندة، وبيان موضع الحديث فيها.

الثاني: معرفة أحوال الرواة، وأوصاف الحديث بحسب ذلك، كما في علوم الحديث. وهذا كله يحتاج إلى الصياغة والتوليف بين هذه المعلومات، وهو موضوع بحثنا هذا.

لقد تبين لي من خلال هذا البحث عدة نتائج هي كالتالي:

١- الوقوف على مناهج العلماء في صياغة تخريج الأحاديث، بحيث يمكن الاهتداء بهم والسير على منوالهم.

٢- بيان مناهج العلماء في التخريج، وهي تعود إلى ثلاثة أنواع: منهج موسع،ومنهج متوسط، ومنهج مختصر.

٣- معرفة القواعد المهمة التي ترد في صياغة تخريج الأحاديث، حيث ترجع إلى أربعة أنواع: قواعد صياغة عزو الأحاديث، وقواعد صياغة تخريج الإسناد والكلام عليه، وقواعد صياغة ألفاظ المتن والكلام عليه، وأخيراً قواعد في صياغة درجة النص .

٤- تساعد العناية بالصياغة التخريجية للنصوص في بيان تخريج الحديث، وترتيب سرد معلوماته على أكمل وجه وأوضح طريقة.

٥- من خلال سرد مناهج الأئمة في صياغة تخريج الأحاديث تبين علو منزلة الحافظ عمر بن الملقن في هذا الجانب، وحسن تصنيفه وترتيبه في تخريج الحديث من خلال كتابه العظيم البدر المنير. كما أنني أوصي في خاتمة هذا البحث بما يأتي:

١- الاعتناء بصياغة التخريج، والانتباه لها عند العمل في التخريج.

٢- الاهتمام بإدراج مبحث صياغة التخريج في الكتب التي تؤلف في التخريج.

٣- الاهتمام بصياغة التخريج في الكليات والجامعات، وكذلك في الدورات

والمحاضرات.

٤- ضرورة العناية بدراسة مناهج علماء التخريج كلها، والخلوص بنتائج اتفق عليها أكثر القوم. والله أسأل القبول والاخلاص في القول والعمل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

- أصول تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان، طبع دار المعارف
- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» للحافظ عمر ابن الملقن، طبع دار العاصمة، الرياض، ١٤٣٠، ٢٠٠٩ م.
- التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، للدكتور بكر بن عبدالله أبوزيد، طبع دار العاصمة، الرياض، ١٤١٣ هـ.
- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، للحافظ ابن كثير، تحقيق عبدالغني الكبيسي، طبع دار حراء – مكة المكرمة، ١٤٠٦ هـ – ١٩٩٥ م.
- تخريج الحديث النبوي للدكتور عبد الغني التميمي، طبع دار القاسم، الرياض.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، طبع مكتبة دار البيان.
- الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري – تحقيق د/ مصطفى ديب البغا–ط دار ابن كثير ، اليمامة بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م–الطبعة الثالثة.
- السنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- الصحيح لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري–تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.
- طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للدكتور عبد المهدي عبد القادر، دار الاعتصام، القاهرة.
- العلل، لأبي الحسن علي بن عُمَر الدارقطني، تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمن زين الله، طبع دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- علم تخريج الحديث وبيان كتب السنة المشرفة، للدكتور يوسف المرعشلي، طبع

دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٨.

- علوم الحديث لعثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، طبع دار الفكر المعاصر سنة النشر: ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، طبع دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- القواعد لابن رجب الحنبلي، مكتبة نزار مصطفى الباز، سنة النشر، مكة المكرمة: ١٩٩٩م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي – ط مؤسسة الرسالة، بيروت.
- كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام –صلى الله عليه وسلم– المؤلف: د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف، مكتبة الأزهر، بالقاهرة، ط/الأولى عام ١٤٠٤هـ.
- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري–ط دار صادر بيروت.
- لمحات في المكتبة والبحث والمصادر لمحمد عجاج الخطيب، طبع مؤسسة الرسالة.
- المحرر في الحديث لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق مجموعة، طبع دار المعرفة – بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- المدخل إلى تخريج الأحاديث والاثار للدكتور عبد الصمد عابد، طبع دار الطرفين، الطائف، ١٤٣١، ٢٠١٠م.
- مذكرة تخريج الأحاديث للدكتور إبراهيم اللاحم من ضمن مكتبة موقع أهل الحديث: www.ahlalhdeeth.com
- المصباح المنير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي–ط مكتبة لبنان بيروت ١٩٨٧م.
- مصطلحات العزو والتوثيق في التخريج ليحيى الشهري من ضمن مجموع مجلة «سنن».

- المعجم الوسيط من عمل مجمع اللغة العربية بالقاهرة–ط طبعة مكتبة الشروق الدولية.
- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس–تحقيق عبد السلام هارون–ط مصطفى الحلبي.
- المغني عن حمل الأسفار، لأبي الفضل العراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، طبع مكتبة طبرية، الرياض، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- المفصل في أصول التخريج للدكتور علي الشحوذ، من ضمن مكتبة موقع صيد الفوائد: www.saaid.net
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لأحمد بن علي بن حجر–ط المكتبة العلمية.
- نشأة علم التخريج وأطواره لعبد الله التويجري من ضمن مجلة عالم الكتب، مج٢٢.
- نصب الراية لعبدالله بن يوسف الزيلعي–تحقيق محمد يوسف البنوري.
- النهاية في غريب الأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري–تحقيق طاهر أحمد الزاوي–ط المكتبة العلمية بيروت ١٣٩٩هـ.
- الواضح في فن التخريج لمجموعة من الأساتذة الأردنيين، طبع دار الحامد، الأردن.